



تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٨٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ الذي مدد بموجبه المجلس ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا حتى ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وهو يشمل ما جرى من تطورات منذ تقرير المؤرخ ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (S/2002/1).

٢ - وتتألف البعثة من ٢٧ مراقبا من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين (انظر المرفق)؛ بقيادة كبير المراقبين العسكريين، الكولونيل رودولفو سيرخيو موخيك (الأرجنتين).

٣ - وقد واصلت البعثة، وفقا لولايتها، رصد عملية تجريد شبه جزيرة بريفلاكا والمناطق المجاورة لها في كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من السلاح. وأجرت البعثة دوريات يومية في كامل المنطقة الخاضعة لمسؤوليتها وعقدت اجتماعات دورية مع السلطات المحلية بهدف تعزيز الاتصال وتحسين السلامة والأمن ودعم الثقة بين الطرفين. واستمر التعاون بين البعثة وقوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات من خلال عقد اجتماعات دورية. وواصلت البعثة وجودها طوال ساعات اليوم في موقع الفريق في شبه جزيرة أوسترا وفي هيرسنگ نوفي وفي مقرها الواقع في كافنات وفي غرودا (انظر الخريطة المرفقة).

ثانيا - التقدم المحرز نحو التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض

٤ - وواصلت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكرواتيا معالجة النزاع الناشب بينهما على بريفلاكا من خلال إجراء مفاوضات ثنائية في إطار اللجنة الدبلوماسية المشتركة بين الدولتين، التي أنشئت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وهيئتها الفرعية. وأحاط الطرفان الكولونيل موخيك والأمانة العامة للأمم المتحدة علما، عدة مرات، بما دار في اتصالاتهما الثنائية. وإضافة إلى ذلك، قدم الطرفان إفادة عما جرى في محادثتهما في رسالة مشتركة

وقّعها وزيرا خارجية البلدين (S/2002/368، المؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢)، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن. وحسب الإحاطات والرسالة، يتفاوض الطرفان بحسن نية وفي جو تسوده الثقة والاحترام المتبادلين. وقد أحرز الطرفان تقدما في محادثتهما شكلا ومضمونا، وهما يعكفان على إعداد نظام شامل عبر الحدود وعلى إنشاء آلية مشتركة لرصد التنفيذ. ومن شأن ذلك، حسبما ورد في الرسالة المؤرخة ١٠ نيسان/أبريل "أن يساهم في نهاية الأمر في إنجاح بعثة المراقبين في بريفلاكا".

ثالثا - الحالة في المنطقة الخاضعة لسيطرة البعثة

المنطقة الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة

٥ - ظلت الحالة في المنطقة المجردة من السلاح والمنطقة الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة هادئة ومستقرة. غير أنه عادة ما يربط نحو تسعة من أفراد شرطة كرواتيا في موقعين داخل المنطقة الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة، واثنين، أو نحوهما، من شرطة حدود الجبل الأسود، وذلك في انتهاك مستمر للنظام الأمني المتفق عليه في هذه المنطقة. وتتفاوت الأعداد الدقيقة لأفراد الشرطة من يوم إلى آخر. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أجرت الشرطة الكرواتية تحسينات في مواقعها للرصد، كما قامت بدوريات منتظمة على الأقدام وبالمركبات في كل الجزء من المنطقة الذي يصل إليه أفراد الشرطة الكرواتية. وواصلت كرواتيا والجبل الأسود إقامة نقاط تفتيش في المنطقة بغية تنفيذ نظام العبور الذي أنشأته في كيب كوييلا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

٦ - وخلال الأشهر القليلة الماضية، ازدادت رغبة الدول الأعضاء والبلدان المساهمة في البعثة وأعضاء مجلس الأمن وجهات أخرى في زيارة المنطقة الخاضعة لسيطرة البعثة. وينص النظام الأمني في المنطقة الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة على أن يحصل غير موظفي الأمم المتحدة على إذن من البعثة لدخول المنطقة. وسعيا من البعثة إلى تطبيع المنطقة الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة، درجت على أن توافق على طلبات الإذن هذه. غير أن عدة زيارات إلى المنطقة الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة، أغلبها من الجانب الكرواتي، لم تتبع النظم المعمول بها. ولذلك اعتبرت هذه الزيارات بمثابة انتهاكات ولذلك قدمت احتجاجات بشأنها. ووقعت انتهاكات متشابهة لذلك، تمثلت في عمليات تخليق قامت بها طائرات مجهولة الهوية كانت تتجه صوب كوسوفو (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية)، كما حلقت طائرات هليكوبتر عسكرية تابعة للولايات المتحدة في ٨ حزيران/يونيه. وقد قُدمت احتجاجات بشأنها.

٧ - وواصلت السلطات الكرواتية السماح للمدنيين، ومنهم سياح محليون وأجانب، بدخول المنطقة لصيد الأسماك ورعي الحيوانات والترفيه وجمع حطب الوقود. كما سمحت سلطات الجبل الأسود للمدنيين أيضا بدخول الجزء الذي تشرف عليه من المنطقة وإن كانت أعدادهم أقل كثيرا مما هو عليه الحال من الجانب الكرواتي. وظلت المنطقة الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة تشهد انتهاكات يومية ترتكبها قوارب الصيد أو السياحة الصغيرة التي تدخل المنطقة من جانب كرواتيا والجبل الأسود.

٨ - ونظرا لكثرة عدد الأشخاص الذين يدخلون المنطقة دون إذن، أعادت البعثة وضع علامات تنبه إلى حقول الألغام المحتملة، وذلك تحاشيا لوقوع حوادث.

المنطقة المجردة من السلاح

٩ - خلال الفترة قيد الاستعراض، احترمت الطرفان المنطقة المجردة من السلاح، ما عدا استثناءات بسيطة. وظل المراقبون العسكريون للأمم المتحدة يتمتعون بحرية الحركة دون قيود في الجانب اليوغوسلافي من المنطقة؛ بيد أن السلطات على الجانب الكرواتي لا تزال تشترط على البعثة أن تقدم إشعارا خطيا مسبقا قبل إجراء الدوريات في المنطقة الشمالية.

١٠ - وأجرت شركة تجارية لإزالة الألغام عمليات محدودة النطاق لإزالة الألغام في الجزء الشمالي من المنطقة الكرواتية المجردة من السلاح.

رابعا - الجوانب المالية

١١ - تحصل البعثة، رغم استقلاليتها، على دعم في مجالي الإدارة والميزانية من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وتبلغ ميزانية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣؛ التي أوصت بها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، والمعروضة على الجمعية العامة الآن، ٧٨,٥ مليون دولار.

١٢ - ولذلك، إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة بعد ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢، فستُغطى تكاليف البعثة من ميزانية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، حسب التوصية الواردة في الفقرة ١٣ أدناه. وستخضع الاحتياجات اللازمة للدعم المستمر للبعثة للتنقيح بانتظام في سياق تصفية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في المستقبل والتي من المقرر أن تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

خامسا - ملاحظات

١٣ - يدعوني إلى التفاؤل التقدم الذي أحرزه الطرفان نحو تسوية نزاعهما على بريفلاكا من خلال اجتماعات اللجنة الدبلوماسية المشتركة بين الدولتين وهيئتها الفرعية. ويتضح ازدياد التقارب بين وجهتي نظريهما من الرسالة المؤرخة ١٠ نيسان/أبريل الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن. ويحدوني الأمل في أن يستمر التقدم الكبير الذي أحرز حتى الآن وأن يتمكن الطرفان من الاتفاق على نظام مؤقت لعبور الحدود، في المستقبل المنظور، مما سيمكن البعثة من الانسحاب. وريثما يتحقق ذلك، وسعيا إلى تهيئة الظروف المناسبة لإنجاح هذه الجهود، أوصي بتمديد ولاية البعثة لمدة ثلاثة أشهر أخرى، حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، دون تغيير في مفهوم العمليات الحالي. وإذا توصل الطرفان إلى اتفاق قبل ذلك التاريخ، فسأرجع إلى المجلس دون إبطاء.

١٤ - وقد سجلت البعثة عددا كبيرا من انتهاكات النظام الأمني في المنطقة الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة، وإن لم يؤد أيا منها إلى إثارة مخاوف أمنية خطيرة. بيد أنها تظهر عدم الاكتراث بالنظام الأمني المتفق عليه وتقوض احترام الاتفاقات الأمنية المشتركة. وتعزى الانتهاكات إلى حد كبير إلى العجز عن إعمال التدابير المناسبة للرقابة على حدود المنطقة. ويتعين على جميع الجهات المعنية أن تتخذ الخطوات التي تكفل الاحترام التام للنظام الأمني. وينبغي أن تُنقل نقاط التفتيش المقامة في كاب كوبيلا إلى حدود المنطقة أو أن يضاف طابع الشرعية على عملها باتفاق يبرم بين الطرفين.

١٥ - وفي الختام أود أن أشيد بكبير المراقبين العسكريين وبرجال البعثة ونسائها لجهودهم المتواصلة في المحافظة على السلم والأمن في المنطقة الخاضعة لمسؤوليتهم.

المرفق

المساهمات في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا، ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢

المراقبون العسكريون	البلد
١	الاتحاد الروسي
٢ ^(أ)	الأرجنتين
١	الأردن
٢	إندونيسيا
٢	أوكرانيا
٢	أيرلندا
١	باكستان
٢	البرازيل
١	بلجيكا
١	بنغلاديش
١	بولندا
١	الجمهورية التشيكية
١	الدانمرك
١	سويسرا
١	غانا
١	فنلندا
١	كينيا
١	مصر
١	النرويج
١	نيبال
١	نيجيريا
١	نيوزيلندا
٢٧	المجموع

(أ) بما في ذلك كبير المراقبين العسكريين.

